

## أرقام ومؤشرات مفاجئة

54% نسبة الفقر.. وبطالة الشباب ارتفعت إلى 60%



ارتفعت نسبة الفقر في بلادنا

وتفاقمت بسبب الأزمة السياسية

في عام 2011 إلى 54,5% من مجموع

السكان الذين يزيد عددهم على 22 مليون

نسمة، بعد أن كانت 42% في عام 2009م.

وكشف مكتب البنك الدولي بصنعاء في

أحدث تقاريره عن تضاعف معدل البطالة

من مستواه الذي بلغ 14,6% في عام

2010م وأن معدل البطالة في صفوف

الشباب أكبر كثيراً وبلغ 60%.

كتب/ المحرر الاقتصادي

## نصف السكان يفتقدون للأمن الغذائي ومليون طفل يعانون سوء التغذية

## نواجه تدهوراً حاداً في التنمية وتزايد معدل النمو السكاني

أسباب تلك الاضطرابات وارساء أسس مجتمع أكثر إنصافاً واشتمالاً، فإن المكاسب التي تحققت هشة وقد تتقوض بسبب أي تحد من التحديات العديدة الفورية الملحة والطويلة الأمد التي يواجهها اليمن. ونظراً لأن اليمن هو أحد أفقر بلدان المنطقة العربية، فإن الأزمة أدت إلى تفاقم أوضاع خطيرة بالفعل. وبعد غياب دام ثمانية أشهر بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، استأنفت مجموعة البنك الدولي عملياتها في اليمن في يناير 2012م.

وقام البنك الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية بإجراء تقييم موسع للأثر الاجتماعي والاقتصادية للأزمة السياسية في عام 2011م. وخلص التقييم إلى أنه لتحقيق انخفاض ملموس في معدلات الفقر وسوء التغذية، يجب تحقيق معدل نمو يتراوح بين 7% و8%، أي تقريبا مثلي المتوسط

ونحو ثلاثة أرباع الإيرادات الحكومية و 90% من الصادرات، غير أنه في غياب اكتشافات جديدة، فإنه من المتوقع، أن تتفقد الاحتياطات النفطية خلال العشرة أعوام إلى الاثني عشر عاما القادمة..

كما أن هناك مؤشرات على أن الغاز الطبيعي مباشر وقد يصبح مصدراً مهما للعائدات في المستقبل، لكن يجب الحرص على ألا يلعب دوراً مائلاً للنفط، فيتسبب في خنق التنمية وجهود تنويع الاقتصاد. وحقق اليمن تقدماً ملموساً في أعقاب تبني مبادرة مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 2011 التي أنهت عاما من الاضطرابات السياسية. فقد تم تشكيل حكومة وفاق وطني، وانتخاب رئيس جديد للبلاد، وانطلقت عملية تحول مدتها عامان ستضمن وضع دستور جديد وتوجع بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة.

ومع أنه يجري تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى معالجة

ضد المرأة نتيجة للاضطرابات التي تشهدها البلاد. وما زال الوضع الأمني محفوفاً بالمخاطر، إذ تتور حركات تمرد مسلحة في شمال البلاد وجنوبها، وزادت أنشطة المتشددین، وتسببت زيادة الأعمال العسكرية في الجنوب نتيجة المواجهات التي تدور بين الجيش وعناصر تنظيم القاعدة في تشريد 150 ألف نسمة منذ مايو 2011م.

وأفاد التقرير أن معدل النمو السكاني الذي يبلغ 3% سنوياً، يشكل ضغطاً شديداً على الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية. وإذا استمر معدل النمو الحالي، فإنه يتوقع أن يزيد عدد السكان من 22 مليون نسمة إلى 50 مليون بحلول عام 2025م.

وستؤدي «الطفرة في أعداد الشباب» الناجمة عن هذا النمو، حيث تقل أعمار نحو نصف السكان عن 15 عاماً، إلى تفاقم مشكلة البطالة بين الشباب.

ويشكل النفط حوالي ثلث إجمالي الناتج المحلي

وأوضح التقرير الذي حمل عنوان «مواجهة الحقائق الصعبة في اليمن» - حصلت عليه «الميثاق» - أن النشاط الاقتصادي سجل انكماشاً نسبته 11% في عام 2011، وارتفعت أسعار الغذاء والمستهلكين ارتفاعاً حاداً، وأظهرت البيانات الرسمية للأسعار أنه حدثت قفزة كبيرة في معدل التضخم السنوي إلى 23% في نهاية عام 2011م.

كما أن عشرة ملايين يعني أو أقل قليلاً من نصف السكان، يفتقرون إلى الأمن الغذائي، وقرابة مليون طفل تحت سن الخامسة يعانون من سوء تغذية حاد. وعزا التقرير الآثار السلبية الخطيرة والمباشرة لأزمة عام 2011 على صحة الأفراد ورفاهيتهم مباشرة إلى التدهور الحاد في أوضاع التنمية في اليمن، ولاسيما على صعيد الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وتعرضت الخدمات الاجتماعية لمزيد من الضرر من جراء الأزمة، تاركة قطاعات كبيرة من السكان عاجزين عن الحصول على أي شكل من الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، وبدون نظام فاعل لشبكات الأمان الاجتماعي.

وتتضمن التحديات الفورية التي تواجه اليمن التفاوت الشديد بين الجنسين، حيث إن نسبة النساء في القوى العاملة لا تزيد على 6%، فيما حدث تراجع أكبر في مدى توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية والفرص الاقتصادية، وكذلك ارتفاع مستويات العنف

## بعض من حقائق انسحاب شركة دبي من ميناء عدن

## مدير الشركة: الاختلالات الأمنية وعزوف

## شركات المقاولات وراء إلغاء الصفقة



بعد الإعلان عن إلغاء الصفقة، كما أننا استعدنا كامل استثماراتنا في الميناء.

وأكد أن قرار الدخول في صفقة عدن كان سليماً في وقتها وقائماً على دراسة جدوى، لكن أحداً لم يكن يتوقع ما حدث بعد ذلك من أزمات، كما أن قرار الانسحاب بالمثل كان في مصلحة الجميع.

وأشار إلى أن موانئ دبي العالمية حريصة على دعم النمو الاقتصادي في اليمن، ولها أنشطة هناك ضمن نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات، فلدينا هناك مبادرات لتدريب وتعليم الطلاب، لكن الوضع لم يساعدنا للاستمرار هناك.

وأضاف: موانئ دبي العالمية شركة مساهمة عامة، وبالتالي يصعب علينا الحديث عن الكثير من الأمور، وبالنسبة لليمن قدرنا نحن صراحة وضع الحكومة هناك ولم نرغب في زيادة الضغوط عليهم.

بدأت تظهر بعض الحقائق حول اسباب انسحاب شركة دبي العالمية من ميناء عدن، والتي تدحض مزاعم من يروجون لأكاذيب ما انزل الله بها من سلطان.. وعلى الرغم من تقديرنا لجهود الوزير واعد باذيب وزير النقل التي يبذلها لحل الكثير من المشاكل في هذا القطاع، إلا أن المزايدة على إلغاء الاتفاق مع الشركة انتصاراً بحسب لحكومة واسندوة أو الذهاب إلى القول إن ذلك رد اعتبار لميناء عدن.. فمثل هذه المغالطات مفضوحة ومحولة لتضليل للرأي العام، ولن تدوم طويلاً..

وفي الوقت الذي تفيد مصادر لـ«الميثاق» ان الحكومة اليمنية دفعت لشركة دبي عشرات الملايين مقابل انسحابها من ميناء عدن كتعويض للشركة.. فقد ذكر بهذا الخصوص محمد شرف الرئيس التنفيذي لموانئ دبي العالمية أن الشركة حرصت دوماً على الوفاء بالتزاماتها، وأنها لم تقصر يوماً في بنود أي من تعاقدها.

وتحدث في حوار مع صحيفة «الخليج» عن صفقة عدن، قائلاً: إن الشركة استوفت بنود الاتفاقيات وقدمت أكثر منها، لكن الوضع الأمني في اليمن وحالة عدم الاستقرار فرضت معطيات صعبة جعلت شركات المقاولات العالمية تعرض عن المشاركة في المناقصات في اليمن.

وأضاف: إن الشركة لم تسجل أية خسائر على خلفية انسحابها من صفقة اليمن، كما أن قرار الانسحاب كان إيجابياً وانعكس بشكل مباشر على أسعار أسهم الشركة. ورداً على الاتهامات التي وجهت للشركة حول ميناء عدن قال محمد شرف الرئيس التنفيذي لموانئ دبي العالمية: نحن منذ دخلنا إلى اليمن لم نخل ببؤسب الاتفاق، فقمنا بضخ الاستثمارات هناك ومضينا قدماً في تنفيذ المرحلة الأولى ووسعنا ساحة الحاويات من 400 ألف إلى 900 ألف حاوية.. لقد نفذنا بنود الاتفاق وأكثر منها حتى خلال الأزمة العالمية لم نتوقف عن التوسعة وتدريب الموظفين. لكن بعد ذلك بدأت الأزمة

## 350 مليون دولار تكلفة الاحتياجات

## الإنسانية العاجلة لبلادنا



عودة شلل الأطفال بعد أن بذلت الحكومة جهوداً كبيرة في سبيل إعلان اليمن دولة خالية من مرض شلل الأطفال، فضلاً عن ارتفاع مستويات الفقر والبطالة بشكل مخيف.

واستعرض مندوب اليمن المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها اليمن والتي تمثل 70% من المشاكل الراهنة، والتي تنعكس بدورها سلباً على الوضع الإنساني والأمني الذي يعيق العملية السياسية في اليمن خلال هذه الفترة الحساسة من تاريخه، بالإضافة إلى وجود 500 ألف نازح من محافظتي أبين وصعدة نظراً للمواجهات الأخيرة مع القاعدة في أبين والحرب في صعدة.

وناشد السلال الدول المانحة الوفاء بتعهداتها المالية وتقديم الدعم اللازم لليمن من أجل التغلب على هذه الكارثة الإنسانية، والمساهمة في المضي قدماً في العملية السياسية، مبدياً استعداد اليمن للعمل مع الـ«أوتشا» وبقيّة مكاتب الأمم المتحدة في اليمن لحشد الدعم اللازم من أجل تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية الحالية والإعداد لخطة الاستجابة للعام 2013م.

«الميثاق» - خاص

قال رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن راؤول روزناد إن اليمن تواجه الكثير من التحديات الإنسانية وتواجه نقصاً كبيراً في التمويل، حيث تحتاج إلى ما يقارب من 350 مليون دولار عاجلة لمواجهة الكارثة الإنسانية.

وعقد بمقر الأمم المتحدة بنيويورك اجتماع بشأن العمليات الإنسانية والإغاثية باليمن في إطار تمويل الفجوة المالية وحشد الدعم لمواجهة الكارثة الإنسانية، والتي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا».

من جانبه أشار مندوب اليمن الدائم لدى الأمم المتحدة جمال السلال إلى أن اليمن تواجه كارثة إنسانية تتمثل في أن أكثر من 10 ملايين يعني يعانون من مشكلة انعدام الأمن الغذائي، منهم مليون طفل يواجهون خطر الموت، بالإضافة إلى مشكلة انعدام المياه النظيفة مما أدى إلى تفشي عدد من الأمراض كالمالريا وحمى الضنك وإمكائية